

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

Social Responsibility for Small and Medium Enterprises and Requirements for Sustainable Development

د. شلابي نعيمة

جامعة يحي فارس المدية

البريد الالكتروني: chelabi_naima@yahoo.fr

الملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا في تنمية و تطوير الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمتها في رفع معدلات النمو و تخفيض معدلات البطالة و الحد من الفقر، إلى جانب تأثيراتها الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية، و المسؤولية الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحقق من خلالها مستوى رفاهية معين للأفراد و بإمكانها إضافة قيمة اقتصادية، ومنه تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التنمية، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية

Abstract:

Small and medium Foundations play a key role in the development and the development of the national economy, through its contribution to higher growth rates and lower unemployment rates and poverty reduction, as well as social impact, economic, environmental, and social responsibility imposed by society on Small and medium Foundations that check out which specific welfare for individuals and can add a level of economic value, and from the achievement of sustainable development requirements.

Key words:

Small and medium Foundations, development, sustainable development, social responsibility

1 - مقدمة: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محط اهتمام عالمي، خاصة في الآونة الأخيرة، و هذا بسبب المكانة التي استطاعت أن تحتلها في اقتصاديات دول العالم، و أيضا اعتبارها لبنة أساسية في الهيكل الاقتصادي و الصناعي، كما نلاحظ إسهام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي و في حل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة مثل تخفيض معدلات البطالة و الحد من مستوى الفقر، وكذا مساهمتها في استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال من أجل تنمية مستدامة للمجتمع. كل هذا لن يحدث إلا بوجود مسؤولية اجتماعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لها من تأثير على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي .

جاءت دراستنا في هذه الورقة البحثية لتقديم عرض شامل و واضح لموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية التي تساعد في تحقيق تنمية مستدامة في مختلف دول العالم ، و على ضوء ما سبق سوف نطرح الإشكال التالي: **كيف تحقق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متطلبات التنمية المستدامة؟**

للإجابة على هذا الإشكال تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ما هي أنواعها و ما أهميتها؟
 - ما هي مزايا و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
 - ما هو دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية و التنمية المستدامة؟
 - ما هي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
 - ما هي تحديات و معوقات و متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- و لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج النظري التحليلي لمعالجة هذا الإشكال والإجابة على مختلف الأسئلة.

أولاً: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف دول العالم المتقدمة و السائرة في طريق النمو باعتبار أنها تعتبر حلاً لمشكلة البطالة. و كذا باعتبار أنها تساهم في الإنتاج و التشغيل و تعتبر مصدراً مهماً للابتكار و التقدم التكنولوجي، فهي بذلك تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدول.

1-تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: لقد اختلف المفكرون الاقتصاديون في مختلف دول العالم في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لهذا لا نجد تعريف موحد لها فما يمكن اعتباره مؤسسة صغيرة في دولة ما يعتبر مؤسسة كبيرة في دولة أخرى، و هذا بسبب اختلاف المعايير التي تصنف المؤسسات الاقتصادية . تعتبر المؤسسة الاقتصادية نظام تفاعلي مؤلف من مجموعة من الموارد المادية و المعنوية و مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم علاقات رسمية و غير رسمية من أجل تحقيق رسالة المؤسسة و الغاية التي وجدت من أجلها.¹ إن إعطاء مفهوم واضح و موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمر خاضع للظروف البيئية التي تنشأ فيها، خاصة البيئة الاقتصادية لذا تم وضع معايير للوصول إلى تعريف شامل لها.

1-1-معايير كمية: من أهم المعايير الكمية التي تساعدنا في تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد²:

- ❖ **معايير رأس المال:** يعكس الطاقة الإنتاجية و الاستثمارية، إلا أنه يبقى مختلفاً من دولة لأخرى.
- ❖ **معايير حجم الموجودات:** أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة.
- ❖ **معايير رقم الأعمال:** يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة، و قدرتها التنافسية.
- ❖ **معايير العمالة:** يعتبر من المعايير الأكثر استعمالاً، لسهولة استخدامه و تطبيقه، و كذا لسهولة الحصول على المعلومة و ثباته النسبي.

¹: خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر ، 2013، ص12.

²: خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص13-14.

- ❖ **مقياس معامل رأس المال:** جاء للمزج بين مقياس العمل و مقياس رأس المال، و هو يعبر عن حجم رأس المال اللازم لتوظيف وحدة واحدة من العمل.
- 1-2-معايير نوعية:** من أهم هذه المعايير نجد³:
 - ❖ **قيمة المبيعات:** تتحدد قيمة المبيعات حسب حجم السوق و نوعية المنتج.
 - ❖ **المقياس القانوني:** يتوقف على طبيعة رأس المال و كذا مصادره و حجمه.
 - ❖ **مقياس الإدارة (التنظيم):** تصنف المؤسسات إلى صغيرة أو متوسطة.
 - ❖ **مقياس الاستقلالية:** تعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مستقلة إذا كانت تملك على الأقل نسبة 50% من رأس مالها.
 - ❖ **المقياس التكنولوجي:** تعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي تلك التي تستعمل أساليب إنتاج بسيطة مقارنة بالمؤسسات الكبرى.
- و وضع الاتحاد الأوروبي تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها " كل مؤسسة تضم أقل من 250 أجير و رقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية. أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون. كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أخرى⁴.
- 2- أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة إلى نوعين من المشروعات⁵:
 - 1-2- مشروعات محدودة الحجم:** غالبا ما تكون هذه المشروعات في شكل منظمات صغيرة لا توجد إمكانية لإنمائها في المستقبل مثل بائع الزهور، و محلات الكافيتريا الصغيرة و في هذه الحالة فإن مالك المشروع قد يكون راضي بمستوى و حجم الأعمال التي يديرها المشروع.
 - 2-2-مشروعات ذات النمو السريع:** و تتميز هذه المشروعات بتوافر إمكانيات النمو لدى المشروع. يبدأ المشروع عادة بحجم صغير يعكس المقدرة المالية لمالكه و لكن مع احتمال أن يتوسع المشروع مستقبلا. و تهدف هذه المنظمات إلى النمو السريع و غالبا ما يقوم بإدارتها فريق من المديرين يمكنهم الحصول على رأسمال يسمح بتقديم المنتجات أو الخدمات الجديدة للأسواق كبيرة الحجم.
- 3-خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومميزاتها:** للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من الخصائص و المميزات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات.
- 3-1-خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها، البعض منها يعتبر إيجابية و الأخرى تعتبر سلبية⁶.

- الإيجابية:

- 1) صغر حجم المتطلبات الرأسمالية.
- 2) تخصص حجم ونوع الإنتاج غالبا.

³: خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 15-16.

⁴: خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 18.

⁵: الحناوي محمد صالح وآخرون، مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004، ص 64

⁶: كافي مصطفى يوسف، بيئة و تكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 35.

- 3) انخفاض درجة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة.
- 4) الاعتماد على الخدمات المحلية و الإقليمية .
- 5) تميزها بمرونة عالية تساعد على البقاء و التكيف مع احتياجات السوق.
- 6) سرعة مردود رأس المال المستثمر.
- 7) ملكية فردية أو عائلية أو شركات الأشخاص ما يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الصغيرة.

- السلبية:

1. محدودية القدرات الذاتية للتوسع و التطور.
2. محدودية إمكانية استعمال التكنولوجيا المتطورة.
3. عدم استفادتها من وفورات الحجم.
4. عدم دقة و توفر قواعد البيانات المتاحة لها و عليها.
5. تكون غالبا من الصناعات المغذية لصناعات أخرى.
6. توحيد الملكية و الإدارة.

3-2- مزايا المشروعات الصغيرة و المتوسطة: تتمثل أهم مميزاتها فيما يلي⁷:

3-2-1- مميزات متعلقة بالعملاء:

- **الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل:** يمتاز المشروع الصغير عادة بقلّة عدد العاملين فيه و محلية النشاط ، وهذا يؤدي إلى وجود نوع من الألفة و المودة و العلاقات الوطيدة بالعملاء، فلقد أشارت العديد من الدراسات أن السبب الرئيس لتعامل الأفراد مع المشروعات الصغيرة و تفضيل بعضها على بعض يرجع للطابع الشخصي في التعامل و تقديم الخدمات بصورة شخصية.

- **المعرفة التفضيلية بالعملاء و السوق:** إن سوق المشروعات الصغيرة يكون عادة محدود نسبيا، الأمر الذي يجعل من الممكن التعرف على شخصيات عملائهم و احتياجاتهم التفصيلية و تحليل هذه الاحتياجات و دراسة اتجاهات تطورها في المستقبل، و بالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات و الرغبات.

- **قوة العلاقات المجتمعية و تأثيرها على العملاء:** أهم ما يميز المشروعات الصغيرة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها، حيث هناك علاقة خاصة مع العملاء و المعرفة التفصيلية بظروف و أحوال المجتمع و العملاء المقيمين.

- **المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين:** حيث تتميز المشروعات الصغيرة بالعلاقات القوية التي تربط بين صاحب العمل بالعاملين.

و نتيجة للطابع الشخصي و غير الرسمي في التعامل، كثيرا ما يكون العاملون على استعداد للمعاونة في حل المشكلات التي تواجه العمل، كذلك يتوقع العامل من صاحب العمل معاونته في حل مشكلاته حتى ولو كانت شخصية و خارج العمل.

3-2-2- مميزات متعلقة بالجوانب الإدارية و التنظيمية:

- **مرونة الإدارة:** تتميز الإدارة في المشروعات الصغيرة بالمرونة و القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العملاء أو العاملين، ببساطة الهيكل التنظيمي، لذلك نلاحظ أن المشروعات الصغيرة أكثر قدرة على

⁷: كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 44-47.

تقبل التغيير و تبني سياسات جديدة، و ذلك خلاف المشروعات الكبيرة التي تتعدد المستويات الإدارية بالإضافة إلى رسمية العلاقات الوظيفية و تسلسلها في خطوط مرسومة مما يجعل عملية اتخاذ القرارات الإدارية تأخذ وقتاً طويلاً نسبياً .

- **الفعالية و الكفاءة:** تعتبر المشروعات الصغيرة أكثر كفاءة وفعالية من المشروعات الكبيرة بشكل عام و ذلك لما تتمتع به من خصائص و مزايا تجعلها أكثر قدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، و إشباع حاجات و رغبات عملائها، فهي تخلق فرص عمل لأصحابها و عائلاتهم و تمكنهم من الحصول على دخول معقولة تساعد في تحسين مستوى معيشتهم الاقتصادي و الاجتماعي، إضافة إلى أن مرونة إدارتها تجعلها أكثر قدرة على الاستجابة السريعة لتلبية متطلبات عملائها بالجودة المطلوبة و السعر المناسب.⁸

- **سهولة التأسيس و حرية اختيار النشاط:** تتميز المشروعات الصغيرة بسهولة التأسيس فهي لا تتطلب أموالاً كبيرة أو تكنولوجيا معقدة، كما أنها لا تحتاج إلى إجراءات تأسيس إدارية معقدة بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة ، كما أنها توفر لمالكها فرصة اختيار النشاط الذي يبرز قدرات الأشخاص الذاتية و ترقية المبادرات الفردية و إظهار المقدرة على الإبداع و الاختراع الأمر الذي جعل هذه المشروعات تفرز وجودها عددياً في كل أنحاء العالم.

3-2-3- مميزات مرتبطة برأس المال و التمويل و الانتشار الجغرافي:

- **الضائلة النسبية لرأس المال و سهولة التمويل:** إن صغر حجم رأس المال وضالته النسبية في المشروعات الصغيرة يسهل الحصول على التمويل اللازم من جانب المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي، و هذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك و المؤسسات التمويلية الأخرى كما أن صغر حجم و قلة التخصص تعتبران ميزتين تؤهلان المشروع الصغير لتحقيق المرونة و سرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و العالمية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي.⁹

- **الانتشار الجغرافي الواسع:** إن للمشروعات الصغيرة أهمية استثمارية و تنمية كبيرة ناتجة عن انتشارها الواسع جغرافياً، فمعظم المشروعات الصغيرة تكون على الأغلب محلية، و لذلك تكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها، و هي تقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، الأمر الذي يهيئها لإحداث تنمية إقليمية شاملة تساهم في رفع و تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال استغلالها للموارد المحلية بشكل أمثل و المساعدة في حل مشكلة البطالة و توفير المنتجات و الخدمات للأفراد محلياً.

4 - أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات و لعل أهميتها تكمن في النقاط التالية¹⁰:

- استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات و المهارات.
- إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة و النائية.
- تدعيم النسيج الاقتصادي و خلق التكامل لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدمائية، ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن.

⁸: خوني رايح و رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 45.

⁹: خوني رايح و رقية حساني، مرجع سابق، ص 45.

¹⁰: خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 18.

- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات.
- تدعيم المؤسسات الكبيرة في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمنولة.
- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير و تلبية رغباته الأساسية.
- الإبداع و الابتكار .
- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات و نفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.
- خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني والمساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية:

- 1 - الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: توجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منتشرة في جميع أنحاء العالم في الشوارع و في المناطق السكنية، من خلال هذا يمكننا تلخيص الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات كما يلي¹¹:
- إتاحة فرص العمل:** تظهر الدراسات أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن تكلفتها في المشروعات الكبيرة بشكل عام.
- تقديم منتجات و خدمات جديدة:** غالبا ما تكون المشروعات الصغيرة و المتوسطة مصدرا للأفكار الجديدة و الخدمات المبتكرة التي تتبع من معرفة هذه الشركات لاحتياجات عملائها.
- توفير احتياجات المشروعات الكبيرة:** تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور الموزعين و الموردين أو الوكلاء للشركات الكبيرة
- تقديم الخبرة المتكاملة للعاملين:** تسمح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعاملين بها بالقيام بمهام مختلفة في فترات زمنية قصيرة حيث تتنوع المهام و المسؤوليات و بالتالي تتسع خبراتهم و معارفهم.
- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:** تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالقرب من المستهلكين و القدرة على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا و تقديم منتجات تشبع رغباتهم .
- إظهار و تنمية المهارات و المبادرات الفردية :** تسمح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإظهار و تنمية روح المبادرة و اتخاذ القرار السليم عند مواجهة المخاطر و التنبؤ بها.
- تعظيم الفائض الاقتصادي و رفع الكفاءة الإنتاجية:** أثبتت التجربة العلمية أن صغر حجم الوحدة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة إنتاجية العاملين بسبب تقليل حجم البيروقراطية و كذا تحسين العلاقة بين العمال و الإدارة.
- وسيلة لتجميع المدخرات المحلية و حفز المهارات المحلية:** تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد الوسائل الهامة لتجميع المدخرات المحلية الشخصية و تحفيز المهارات و تفجير الطاقات الإبداعية للكوادر المحلية.
- تنمية الصادرات و تخفيض الواردات:** تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر على اعتبار أنها مشاريع مغذية للمشاريع الكبرى بزيادة الإنتاج الوطني و تنمية الصادرات و الإقلال من الواردات من خلال قيامها بتوجيه نحو تصنيع بدائل للواردات و بهذا تساهم في تقوية الاقتصاد الوطني.

¹¹: الحناوي محمد صالح وآخرون، مرجع سابق، ص 67-69.

. استخدام الموارد المتعطلة: تساعد على استخدام الموارد غير المستثمرة حيث يأتي رأس مال المؤسسات الصغيرة من المدخرات العائلية التي قد تظل دون استخدام إذا لم تستخدمها المؤسسات الصغيرة و كذا نفس الشيء بالنسبة للموارد الأخرى.
. **المساهمة في تخفيض حدة الفقر:** تساهم في تخفيف معدلات الفقر من خلال إيجاد فرص عمل للكثيرين من المتعطلين عن العمل.

2- **تعريف التنمية:** تعددت تعارف التنمية و اختلفت تبعاً لأوضاع المفكرين الاقتصاديين، وكانت في مجملها تنعكس في صورة تجعل التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي، و إنما تمتد لتشمل التغير النوعي و الهيكلي، بخلاف النمو الاقتصادي، الذي يقاس بمعدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي، أو متوسط نصيب الفرد منه فقط¹²
تعرف التنمية الاقتصادية على أنها "العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وما تتطلبه من إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنية والهيكل الاقتصادي والتي تسمح بدخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، و تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، و هي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع و الخدمات المنتجة شريطة أن تكون مصحوبة بإحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء."¹³

3- أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المتغيرات الاقتصادية الكلية:

يظهر دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية بوضوح من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية. فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم ايجابيا في دفع نمو المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة و ذلك كما يلي¹⁴:

- **الناتج الوطني الإجمالي:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات سواء لإشباع طلب نهائي أو وسيط، كما تساهم في رفع معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمه. أيضا تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع الكفاءات الاقتصادية للموارد.

1) **الاستهلاك العام و الخاص:** تزيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من زيادة معدلات الاستهلاك الكلي لأن العاملين في تلك المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة ، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي و بالتالي توسيع دائرة الإنفاق و الإنتاج و الاستثمار و من ثم توسيع دورة النشاط الاقتصادي و النمو في المجتمع.

2) **الاستثمار و الادخار:** تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب كثير من المدخرات الصغيرة والمساهمة في زيادة الادخار الخاص في تمويل المشروعات الرائدة، كما أن مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال، مما يجعلها نواة المشروعات الكبيرة مما تساهم في زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني و زيادة معدلات النمو الاقتصادي بفعل عمل مضاعف الاستثمار المعجل.

3) **الصادرات:** تظهر قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على دخول الأسواق الخارجية من خلال إنتاجها الذي يحمل خصائص مميزة تمثل طبيعة و ثقافة رجال الأعمال الرواد في بلد

¹²: قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن

العصرية للنشر و التوزيع، بيروت- لبنان، 2013، ص 18.

¹³: عجمية محمد عبد العزيز وآخرون؛ التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية، مصر،

2007 ص 56.

¹⁴: كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص: 75

المنشأ، و بهذا فهي قادرة على زيادة الصادرات و توفير العملات الصعبة و المساهمة في تخفيف عجز ميزان المدفوعات ..

ثالثاً: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة: ظلت التنمية المستدامة غامضة خلال عقد السبعينات و مقتصرة على الندوات العلمية و المغلفة التي كانت تحاول إيجاد تعرف لهذا المفهوم ، فالكمل كان يتساءل عن إمكانية تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة و التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة، حيث كان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة بأن التنمية المستدامة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من أجل إيجاد توازن بين النشاط الاقتصادي و التنموي و النظام البيئي و الطبيعي لطن مع بداية عقد الثمانينات طرح مفهوم التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك¹⁵.

1-تعريف التنمية المستدامة: وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي صدر عام 1981: " التنمية المستدامة هي السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات و إمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة"¹⁶.

2-عناصر و أبعاد التنمية المستدامة: هي تنمية تنهض بالأرض و مواردها و تنهض بالموارد البشرية و تقوم بها، وهي كذلك تأخذ بالاعتبار البعد الزمني و حق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية. لذا تتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية و هي النمو الاقتصادي و العدالة الاجتماعية و حماية البيئة، وفيما يلي توضيح لكل عنصر أو ركيزة أو بعد كما يلي¹⁷:

1_ البعد البيئي: يتعلق هذا العنصر بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية و البيولوجية و على النظم الإيكولوجية و النهوض بها.

2_ البعد الاقتصادي: يعتبر العنصر الاقتصادي كأحد أهم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، فهو يستند إلى مبدأ يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل و بكفاءة .

3_ البعد الاجتماعي: لم يحض البعد الاجتماعي بنفس الأهمية التي كانت للبعد البيئي والاقتصادي ، حيث نجد أن التنمية الاجتماعية- و لو كانت أشمل بكثير- تقترب لتلامس مفهوم التنمية البشرية المستدامة التي تجعل الإنسان منطلقها و غايتها و تتعامل مع الأبعاد البشرية و الاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن.

و اعتماداً للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "جوهانسبورغ سبتمبر 2002"، تكون الاستدامة البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية في المجالات الحيوية على النحو التالي:

في مجال المياه: تهدف لضمان الحماية الكاملة للمستجمعات المائية و مواردها المائية العذبة، و ضمان إمداد الكافي لاستخدام المياه في التنمية الزراعية و الصناعية و كذا تأمين الحصول على المياه الكافية للاستعمال المنزلي.

في مجال الغذاء: تهدف إلى ضمان استخدام مستدام والحفاظ على الأراضي و الغابات و رفع الإنتاجية الزراعية و الإنتاج ، و ضمان الأمن الغذائي المنزلي.

¹⁵: قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص50.

¹⁶: طلبة مصطفى كمال، مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، أبو ضبي، جوان 2001. ص44-45.

¹⁷: قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 73-81

في مجال الصحة: تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الداعمة للحياة، و زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية و الوقائية في أماكن العمل.

في مجال المأوى و الخدمات: تهدف لضمان الاستخدام الأمثل و المستدام للأراضي و الاستعمال الكفء لمواد البناء و المواصلات، والحصول على سكن مناسب.

في مجال الطاقة: تهدف إلى تخفيض الآثار البيئية للوقود و ضمان استخدامها في المواصلات والاستعمال المنزلي.

في مجال التعليم: تهدف إلى إدخال البيئة في المعلومات العامة و البرامج التعليمية، و ضمان وفرة المتدربين، و إتاحة فرص التعليم للجميع.

في مجال الدخل: تهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي و زيادة الكفاءة الإنتاجية و دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة لخلق الوظائف.

4-مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بخصوصيتها حجمها، الدور الملحوظ لمسؤوليتها، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتحكم في تأثيرها على المجتمع، لكن بطريقة غير شكلية مقارنة بالمشروعات الكبيرة. و هناك العديد من الأنشطة داخل المشروعات الكبيرة يتم مناوئتها أو توكليلها لأعوان خارجيين، غالباً ما تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث يتم تحسين الأطراف المتعامل معها بالبيئة و تحضيرها للاستجابة لمتطلباتها و يتعين على المؤسسات الأمرة ضمان أن المؤسسة المناولة مؤهلة لإنجاز هذه المهمة ، و ذلك باحترام المعايير البيئية، كحصولها على شهادة ISO14000 ، و هذا إجراء إيجابي بكل تأكيد، لكنه لا يزال صعب التحقيق في الواقع العملي¹⁸.

-الأدوات اللازمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتبني مفهوم التنمية المستدامة:

هناك أدوات و وسائل يجب أن تكون لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكي تتبنى مفهوم التنمية المستدامة و منها¹⁹:

GRI = مبادرة دولية متعددة الأطراف، القصد منها تحضير المؤسسات لتقرير حول أبعاد التنمية المستدامة داخل مؤسساتهم.

SA8000 = معيار اجتماعي يضمن حقوق العمال، و هو قابل للتدقيق من طرف مدققين خارجيين.

AA1000 = معيار يسمح بقياس الأداءات الاجتماعية و الأخلاقية للمؤسسة .

SD21000 = دليل في فرنسا يسمح لدمج مسألة التنمية المستدامة في إستراتيجية و مناجمات المؤسسة، بهدف التوصل إلى مستوى من المسؤولية الاجتماعية موائم مع توقعات أصحاب المصلحة .

ISO 14000, ISO 14004 ; ISO 14010 = معايير المناجمت و الأداء و التدقيق البيئي .

EMAS = النظام الأوروبي لمناجمت البيئة.

OCDE = مبادئ حول حكمانية المؤسسة.

= الاتفاق الدولي للأمم المتحدة : مبادرة من طرف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ، طالب فيها باحترام المبادئ التسع (حقوق الإنسان، العمل، البيئة)

=ISO 26000 هذا المعيار يسهل إدماج المسؤولية الاجتماعية و الحكمانية و الأخلاقيات بطريقة أكثر توسعاً.

¹⁸. كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 79

¹⁹. كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص80

OMSAS18001 = هذا المعيار ليس معيار ISO و يسمح بتنظيم صحة و أمن العمل، ويهدف هذا التنظيم إلى التحكم في المخاطر المتعلقة بالمستخدمين و أصحاب المصلحة المعرضين لهذه الأخطار و كذا للتحسين المستمر لأداءات النظافة و الأمن.

5- التنمية المستدامة رهان رابح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يعد قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإدخال البعد البيئي ضمن نشاطاتها خطوة في إطار التنمية المستدامة .

6- التنمية المستدامة كعامل لتحقيق الأداء: يسمح إدخال التنمية المستدامة في طرق تشغيل المؤسسة بالدخول في سيرورة التحسين المستمر، مما يسمح لها بالاستجابة لحاجات الزبائن الأكثر طلبا و المؤسسة عموما ملزمة باحترام مجموعة من القواعد منها الشفافية مع العاملين الموردين والزبائن. وعلى المدير تحديد الأهداف و ذلك لإرضاء مصالح العاملين قبل مصلحة المشروع، بتطوير التكوين المستمر، دعم الابتكار، تشجيع الإبداع، تثمين و نقل المهارات و كل ما يسمح للمشروع بتحسين أدائها²⁰.

7- التنمية المستدامة كعامل لتحقيق الديمومة: تحرص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلتزم بالتنمية المستدامة على ديمومتها، فهي تعمل على تحقيق الأداء الاقتصادي و رصد توقعات المجتمع بالإضافة إلى الأداء الاجتماعي و البيئي²¹.

8- التنمية المستدامة كعامل لتحقيق التكامل: كانت الوضعية المحلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دائما تحفزها على أخذ المسؤولية الاجتماعية، و عليه يمكن القول أن العولمة و التطورات الحاصلة في السوق ستقود إلى اضطراب عدة قطاعات من الاقتصاد، و في هذا السياق لكي تبقى المؤسسة الصغيرة و المتوسطة عليها أن تكون:

+ قابلة للنجاح اقتصاديا.

+ مبدعة (تحديا لخلق فرص جديدة و تحسين طرق الإنتاج).

+ مقتصدة في الموارد الطبيعية و الطاقوية.

من أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الربح و تسويق خدمة العميل و النمو و أيضا المسؤولية الاجتماعية²².

رابعا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شيئا فشيئا تأخذ بعين الاعتبار أثناء وضع استراتيجياتها بعد المسؤولية الاجتماعية و ذلك استجابة لمختلف الضغوط الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية.

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية: يعرفها البنك الدولي على أنها: " تعني مساهمة قطاع الأعمال في تحقيق الأهداف التنموية و هي تشير إلى الأخذ بعين الاعتبار للانشغالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية من قبل منظمات الأعمال، بطريقة يتم من خلالها تعظيم العوائد و تخفيض الأضرار، و تحمل المسؤولية الاجتماعية الطابع التطوعي، كما يمثل الالتزام القانوني الحد الأدنى لهذه المسؤولية الاجتماعية²³.

²⁰. كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 81-82

²¹. كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 82

²². كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 83

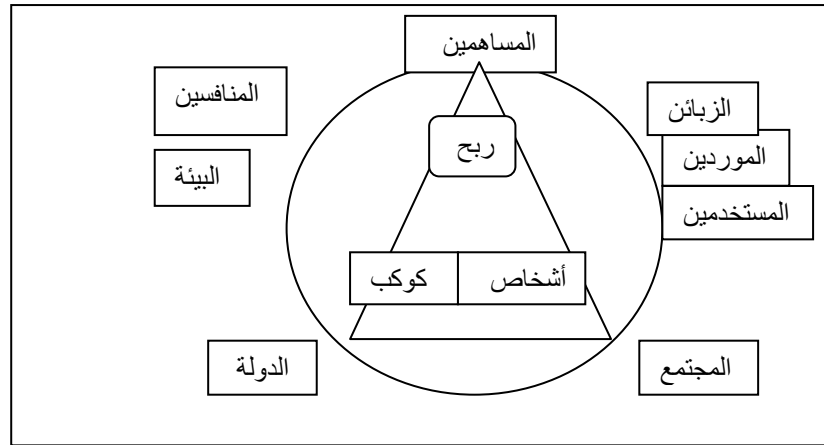
²³ : The world Bank ;Beyond Corporate Social Responsibility ;The Scope for Corporate Investment in Community Driven Development; Report No:37379-GLB;March 2007;P:01.

2-كيفية تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يعد تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرصة لتحديد إستراتيجية جديدة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي الفرص و التهديدات المتعلقة بتغير الأسواق؟.
- ما هي نقاط القوة و نقاط الضعف للمشروع ؟ هذا الرهان يمكن تطبيقه بالنظر إلى توقعات أصحاب المصلحة.

الشكل أدناه يوضح أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التنمية المستدامة²⁴:

الشكل رقم (1): أهداف المؤسسة في ظل التنمية المستدامة:



Source: strategist ; politique générale de l'entreprise; DUNOD; paris;2005;P:383.

يعتبر تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية كجزء من إستراتيجية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق أهدافها الخاصة من جهة و التكيف مع البيئة و الاستجابة لمتطلباتها من جهة أخرى، فدراسة المسؤولية الاجتماعية تأتي كأحد أبعاد البيئة ذات التأثير المهيمن على واقع عمل منظمة الأعمال، و هي ذات أولوية لما لذلك من أثر على رسم إستراتيجية المؤسسات لأن البيئة تحتوي على عوامل تقع خارج حدود المؤسسة أي في البيئة الخارجية و تؤثر على المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هذه المتغيرات ما هو مادي و ملموس و ما هو غير مادي مثل الالتزام الاجتماعي²⁵.

خامسا: تحديات و متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1 - التحديات و المشكلات التي تعيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يمكن تقسيم

هذه المشكلات إلى قسمين بحسب مصدرها:

مشكلات داخلية تتعلق بأمور تتصل بكل مؤسسة بذاتها و تكون ناتجة عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمؤسسة²⁶.

²⁴ : strategist ; politique générale de l'entreprise; DUNOD; paris;2005;P:383.

²⁵ : محمد نصار ذيب المرشد، المسؤولية الاجتماعية الأخلاقية للإدارة الإستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 1999، ص 27.

²⁶ : خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 39.

مشكلات خارجية: تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي و مناخ الاستثمار بصفة عامة، و يكون لهذه المشكلات تأثيرها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة أيضا . كما يمكن حصر المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال تقسيمها إلى عدة مجموعات و سوف نبرز هذه المشكلات كل حسب مصدرها فيما إذا كانت من داخل أو خارج المؤسسة، على النحو التالي²⁷:

مشكلات اقتصادية: الخارجية منها تتعلق بمناخ النشاط و الاستثمار في الاقتصاد الوطني، و أما الداخلية منها فتتمثل في ارتفاع عبء المصروفات و مشكلة التوسعات غير المخططة.

مشكلات تمويلية: تحدث المشكلات خارجيا عندما تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى المصادر الخارجية للتمويل، و تكون داخلية عندما تهمل جانب الاحتياطات مثلا.

مشكلات تسويقية: خارجيا تتعلق بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمؤسسة، و داخليا تأتي هذه المشكلات من إهمالها للجانب التسويقي في نشاطها

مشكلات إدارية: تعد من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسة و غالبا ما تكون نابعة من الداخل، كمركزية اتخاذ القرار و نقص القدرات و المهارات.

مشكلات نقص المعلومات: نظرا لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإنفاق على البحث و الاتصال بمصادر المعلومات، فإنها تواجه مشكلات نقص المعلومات.

مشكلات نابعة من عوامل نفسية:

مشكلات تنظيمية: تعد المشكلات التنظيمية مشكلات خارجية و تتمثل في عدم وجود تنظيم موحد لترشيدها إلى أفضل الأساليب الإدارية و المالية و التسويقية.

2 - **متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** يتوقف نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ضرورة توافر مجموعة من المقومات و ذلك على النحو التالي:

- **على المستوى الحكومي:** يتطلب نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توافر مجموعة من المقومات التي ترجع إلى الحكومات و من أهم هذه المقومات ما يلي²⁸:

- إنشاء هيئة أو إدارة حكومية تكون وظيفتها الأساسية دعم و توجيه المشروعات الصغيرة عن طريق فروعها المختلفة و يمكن أن يتم ذلك عن طريق:

. توفير المعلومات اللازمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن الأسواق.

. إعداد دراسات جدوى اقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يتوقع نجاحها.

. قيام المؤسسات التعليمية المختلفة بعملية الربط العضوي بين التعليم الفني و متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

. دعم و تشجيع الطلب المحلي على منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

. نقل فكر و ثقافة العمل الحر من خلال حملات إعلانية و ترويجية موجهة لذلك .

. تحقيق الانتشار الجغرافي لحاضنات الأعمال.

بالنسبة لصاحب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة: يتطلب نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توافر مجموعة من العوامل التي ترتبط بأصحاب المؤسسات الصغيرة، و من أهم هذه العوامل ما يلي²⁹:

1. وجود نظم و لوائح مكتوبة لضبط العمل و تجنب المجاملات و العواطف.
2. اختيار هيكل التمويل المناسب للمؤسسة الصغيرة ،

²⁷. خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 40-49.

²⁸. أبو النصر عصام، طبيعة المشروعات الصغيرة، مكتبة عين شمس، القاهرة-مصر، 2007، ص 18

²⁹. أبو النصر عصام، مرجع سابق، ص 19.

3. التسويق الجيد القائم على أسس علمية سليمة و على ظروف السوق.
4. السعي إلى التطوير و التحسين المستمر.
5. تواجد صاحب المؤسسة الصغيرة بصفة دائمة فيها.

خلاصة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حقيقة ملموسة في النسيج الاقتصادي و الصناعي في الدول، وكانت الوضعية المحلية و المكانة التي تحتلها في المجتمع ، من المحفزات على أخذ المسؤولية الاجتماعية، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في التخفيف من حدة الفقر من خلال ضمانها لمستوى معيشي جيد و مستدام في المجتمع و كذا تساهم في تحقيق معدلات جيدة و تخفيض معدلات البطالة و تشجيع الإنتاج المحلي و الحد من الواردات، و حتى تستطيع أن تقوم بذلك ينبغي أن :

- يكون هناك تشجيع للقيام ببحوث تطبيقية تهدف إلى تطوير استخدام الموارد المحلية بما يهدف إلى نشر الصناعات الصغيرة.
- يكون يوجد دعم فني و معنوي من الجهات الرسمية للجهات الحاضنة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- يكون صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة قد قام بإعداد دراسة جدوى موضوعية و واقعية و ليست وهمية و شكلية للمشروع المراد إقامته قبل البدء فيه.
- يتحلى صاحب المشروع بالمهارة و الكفاءة اللازمة لإدارة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

المراجع:

- 1 - خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر ، 2013، ص 12.
- 2 - الحناوي محمد صالح وآخرون، مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2004، ص 64.
- 3 - كافي مصطفى يوسف، بيئة و تكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 35.
- 4 - خوني رابع و رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 45.
- 5 - قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية للنشر و التوزيع، بيروت- لبنان، 2013، ص 18.
- 6 - عجمية محمد عبد العزيز وآخرون؛ التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق الدار الجامعية، مصر، 2007 ص 56.
- 7 - طلبة مصطفى كمال، مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، أبو ضبي، 2001. ص 44-45.
- 8- The world Bank ;Beyond Corporate Social Responsibility ;The Scope for Corporate Investment in Community Driven Development; Report No:37379-GLB;March 2007
- 9- strategor ; politique générale de l'entreprise; DUNOD; paris;2005;P:383.
- 10 - محمد نصار ذيب المرشد، المسؤولية الاجتماعية الأخلاقية للإدارة الإستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 1999
- 11 - أبو النصر عصام، طبيعة المشروعات الصغيرة، مكتبة عين شمس، القاهرة-مصر، 2007، ص 18.